على هامش الصراحة

ليبقَ البنك المركزي مُستقلاً

■ إحسان شمران الياسري

تخيّلوا إن البنك المركزي العراقي أصبح تابعاً للحكومة، والتحق بتشكيلاتها وبتفاصيل عملها، ودخلت مهامه وسياساته ضمن اهتمام الحكومة وسيطرتها، بما في ذلك عمليات إصدار النقد وتحديد سعر الفائدة والرقابة على المصارف والصيرفة. وأصبحت أنظمة المدفوعات مملوكة (مثلما البنك) إلى إحدى تشكيلات مجلس الوزراء..

تخيلوا إن البنك المركزي خضع للحكومة، فاستخدمت الاحتياطيات التي يملكها في دفع أقيام مفردات البطاقة التموينية وكلف محطات الطاقة الكهربائية وعقود الغذاء والدواء الأخرى. وبالطبع ستمارس الحكومة سلطاتها السيادية على البنك المركزي فتعرض قراراته للتصويت في مجلس الوزراء.. وعندها، قد يوافق ممثل الكتلة الأولى على القرار، فيما يعتقد ممثل الكتلة الثانية إن القرار بحاجة للمراجعة، إذ إن رفع سعر الفائدة أو طبع فئة معينة من العملة، أو إصدار حوالات البنك قد يؤثر على مصالح الكتلة التي يمثلها، فيما يقترح ممثل كتلة ثالثة إلغاء أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف لأغراض الإسكان نظراً لمحرومية المحافظة التي يمثلها ابن عمه في مجلس النواب، ونقص الوحدات السكنية فيها.

تخيلوا إن صندوق النقد الدولي أراد مناقشة اتفاقية الاستعداد الائتماني للدولة العراقية، وقرر مجلس الوزراء أن يمثل العراق معالي وزير الهجرة أو الإسكان، نظراً لتكليف معالي محافظ البنك المركزي بمهمة الإشراف على انجاز مشروع نصب تذكاري في أهوار العمارة.

تخيلوا إن وزارة الكهرباء طلبت من الحكومة (١٠) ترليونات دينار عراقي لمد (كيبل) ضوئي من سواحل إسبانيا إلى تخوم الموصل لإيصال الطاقة الكهربائية التي تولدها الطواحين الهوائية على سواحل إسبانيا..

وتخيلوا إن مجلس الوزراء قرر أن (يدفع) البنك المركزي هذه (الترليونات). وتخيلوا إن معالي وزير التجارة اشتكى من معالي وزير المالية الذي لم يوفر المبالغ الكافية لاستيراد الطحين، فزعل دولة رئيس الوزراء على معالي وزير المالية، والتفت إلى معالي المحافظ (دكتور دز لأخوك أبو التجارة فلوس الطحين!!)..

تخيلوا كيف حافظ البنك المركزي على أموالنا باستقلاليته وكيف ستضيع عندما تتحكم بها احتياجات البلد، وهي مشروعة أيضاً، ولكن البنك ليس هو الجهة التي تلبيها..

تخيلوا كم هو غطاء عملتنا الوطنية حالياً، وكيف هي قوية ورصينة، وتخيلوا كيف ستضعف هذه العملة عندما نتصرف بهذا الغطاء..

بالطبع هناك دواعي فنية عديدة لم نتناولها، إذ يختص الفنيون بتسويقها.

أرجو أن تتخيلوا كل شيء، إلا أن يفقد البنك استقلاله ويفقد البلد أهم مزايا هذه الاستقلالية.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قضية للمناقشة

الانتفاضة"الجرأة ثم الجرأة ثم المزيد من الجرأة " أستعير هذه الكلمات من قاموس دانتن احد قادة الثورة الفرنسية وأجد أنها تصف بكل دقة منظمي وقادة الانتفاضة المصرية في يناير / كانون الثاني ٢٠١١ التي قام بها الشباب وبخاصة المدونين والمتعاملين مع شبكات التواصل الاجتماعي علي الانترنت الذين لا نملك إلاّ أن نحيي جرأتهم المدهشة ، إنها الجرأة ثم المزيد منها ، تلك الجرأة المستمدة من تفاعل حبهم للوطن وانتمائهم لهم مع المعرفة العصرية ، ومن غضب المقهورين الذين فاض بهم ، مع الاقتناع التام بان مصر تستحق أن تعيش في حالة أفضل ، فهي ليس بلداً صغيراً ولا فقيرا بل أنها كبيرة بتراثها الحضاري العريق وحكمة شعبها القديمة ، وغنية بالتروات وعلى رأسها هؤلاء الشباب أنفسهم الذين ألهمتهم قوى المعارضة التقدمية أفكاراً وبرامج وتصورات عن المستقبل وإن غالبتهم العظمى ليست من الحزبيين .

فريدة النقاش

هؤلاء شباب تشبعوا بما عرضته وألحت عليه أحزاب المعارضة الديمقراطية من أفكار وتصورات وتلقفوا الدعوات المتواصلة لاستئصال الفساد وحماية المال العام ، عارفين ان فاتورة الفساد وحده تتجاوز مليارات كثيرة كل عام ، ويمكن لهذه المليارات ان تلبي احتياجات كثيرة للمصريين الذين يعيش أكثر من ٤٠٪ منهم تحت خط الفقر ينهشهم اليأس وغموض المستقبل وبؤس الحاضر.

للانتفاضة القائمة سمتان الأولى أنها سلمية رغم ممارسات الشرطة ضدها ، والثانية ان لشعاراتها طابعا شموليا يضم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منظومة واحدة . ولم تنخدع الانتفاضة بالإصلاح الجزئي فثمت وعي عميق بحقيقة النظام السلطوي الاستبدادي القائم على الصلاحيات الدستورية الواسعة لرئيس الجمهورية ، لذا لم يقبل الشباب بأن تصبح انتفاضتهم عملا مفتوحا او مجرد استبدال أشخاص بأشخاص داخل الإطار ذاته ، وإنما تطلعوا لما هو اشمل وما هو جذري ولن يكون ذلك مهمتهم وحدهم بل لابد من أن يتسع الإطار ليشمل الطبقة العاملة المنظمة كبيرة العدد وهو شرط لتحول الانتفاضة إلى ثورة تدفع بالتناقضات الاجتماعية القائمة إلى حدود جديدة ، تفتح الباب أمام مرحلة أولى من التغير الاجتماعي هي ما كان يسميه جمال عبد الناصر تذويب الفوارق بين الطبقات ، أي تغير المعادلة السياسية الاقتصادية الاجتماعية القائمة بين ملايين الكادحين وبين كبار الملاك والرأسماليين والطفيليين .

إن تنامي قوة الضعفاء الذي يتبين لنا كل يوم يتمثل في هذا الوعي العميق في صفوف الشباب بأن هناك حاجة ماسة لأداة تنظيمية يشارك الآلاف في صنعها وقد توصلوا اليها بالفعل في شكل اللجان الشعبية التي حلت محل الشرطة في حماية الأحياء والمنازل والممتلكات بعد إن أطلقت الرجعية عليهم البلطجية والمجرمين المحترفين لتخويف المترددين والضعفاء والقطاعات الهشة في الانتفاضة .

في سياق تشكيل اللجان الشعبية نما وعي جديد بحقيقة التحرر الجماعي وآلياته وقدرته على جذب اللا مبالين والقانطين ومهارة الانتفاضة في نشر الوعي بين هؤلاء الذين يعتقدون ان مصالحهم تتطابق مع النظام القائم لأنهم يستفيدون بهذه الدرجة أو تلك من فساده مع الوضع في الاعتبار أن الإكراه السياسي الطويل جنبا إلى جنب الخطاب المنمق عن رعاية محدودي الدخل ، فشل في إلغاء المصالح الاجتماعية المتناقضة والتي يزداد تناقضها عمقا ... بل أن زواج الثروة والسلطة قد أجج تناقضات هذه المصالح ، وانضم إلى الانتفاضة تجار متوسطون وصناعيون وأصحاب أعمال صغيرة ومتوسطة .

تحول الانتفاضة إلى ثورة هو سيرورة سياسية واجتماعية طويلة المدى تحتاج إلى تجديد الطاقة والصبر والبصيرة ، حتى تفسد على الرجعية رهانها على كل من الأمن وأشكال الانتقام البدائي من الظلم والتهميش التي يمارسها سكان الأحياء العشوائية المنفيون ، ويحتاج هؤلاء السكان من الانتفاضة إلى رسالة إخاء وتضامن لكي يلتحقوا بها سلميا بدلا من عمليات التخريب والغضب الأعمى .

ويمكن لهذه الرسالة ان تؤتي ثمارها مع توضيح أهداف الانتفاضة .

في اليوم الأول للانتفاضة انطلق شعار :يا مصر يا أصيلة .. السكة مش طويلة بس أنتي قولي لا ... وما يزال الشعار صحيحا .

انتفاضة ٢٥ يناير تفاجئ الأحزاب والقوى السياسية

أسباب الانتفاضة.. الفقر والبطالة والفساد وتدنّي الأجور وارتفاع الأسعار والاحتجاج والمطالبة بالحقوق

حسين عبد الرازق

عندما بدأت «حركة ٦ أبريل» الدعوة للتظاهر في يوم ٢٥ يناير (٢٠١١) وهو يوم «عيد الشرطة»، احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة وتدني الأجور وارتفاع الأسعار وشيوع الفساد، وممارسة الشرطة للقمع ضد المواطنين واستمرار حالة الطوارئ ما يقرب من ٣٠ عاما متصلة وتزوير الانتخابات العامة واحتكار الحزب الوطني للسلطة والثروة وغياب الديمقراطية وانتهاك الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.. كان التقدير الغالب لدى أحزاب المعارضة - ومن بينها قيادة حزب التجمع - وكثير من السياسيين والكتاب والمفكرين أن هذه الدعوة قفز على الواقع، و«قد تؤدي - في حالة عدم الاستجابة لها وهو الأرجح - إلى إجهاض الفكرة كما حدث في ٦ أبريل و٤ مايو ٢٠٠٨» وقد كنت من هذا الفريق، وعبرت علنا عن تخوفي من فشل الدعوة، مع تسليمي وتأكيدي أن من حق أي فرد أو جماعة أن يدعو للتظاهر والإضراب والاعتصام باعتبار أن هذه من الحقوق الأساسية للإنسان تضمنها المواثيق والبروتوكولات الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية وأصبحت جزءا من القانون المصري

وقلت في نفس الوقت إن اختيار يوم «عيد الشرطة» للاحتجاج - رغم المغزى الإيجابي الواضح من هذا الاختيار لما ترتكبه بعض قيادات وأجهزة الشرطة من انتهاك للقانون وتعذيب في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة - غير ملائم، فيوم ٢٥ يناير يوم وطني في تاريخنا وتاريخ «البوليس» المصري، ففي هذا اليوم تصدت قوات الشرطة في الإسماعيلية ببسالة لقوات الاحتلال البريطاني التي أرادت اقتحام مبنى المحافظة، وظلت تقاوم الغزو حتى نفدت ذخيرتها، وسقط في هذا اليوم ٥٠ شهيدا و٨٠ جريحا من الشرطة المصرية وتكبد العدو ١٣ قتيلا و١٢ جريحا، وأضفت أنه من غير المقبول أن تنفرد جماعة ما باتخاذ قرار بدعوة المواطنين للتظاهر ومطالبة الأحزاب والقوى السياسية بالمشاركة دون أن تتشاور أو تتفق مع هذه الأحزاب والقوى السياسية مسبقا، ولم يغير من موقفي وكذلك قيادة حزب التجمع التي أعلنت عدم مشاركة الحزب في هذه المظاهرة مع ترك الحرية لأعضاء الحزب في المشاركة فيها إعلان حركة «كفاية» وأحزاب الجبهة الديمقراطية والغد والعمل والكرامة والوسط وجماعة الإخوان المسلمين الانضمام إلى الدعوة للتظاهر في هذا اليوم والاشتراك معه.

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ أدركت - وكل من اعترض على اختيار هذا اليوم - إنني أخطأت التقدير، ورغم كل الكتابات والتحليلات التي رصدت بدقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأزمة الشاملة في المجتمع والاحتقان السياسي والاجتماعي والطبقي، ففي اللحظة الحاسمة لم نحسن تقدير ما حدث في أوساط الرأي العام المصري وفي أوساط الشباب خاصة.

ومحاولة فهم ما جرى خلال «يوم الغضب» يوم الثلاثاء ٢٥ يناير والأيام التالية، وصولا للذروة في يوم «جمعة الغضب» في ٢٨ يناير وما بعدها، تشير إلى مجموعة من العوامل لعبت الدور الرئيسي في انتفاضة الشعب المصري.

أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم والتي بدأت في ظل الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٤ وتواصلت في ظل حكم الرئيس الحالي «حسني مبارك» تحت أسماء مختلفة، والقائمة على انسحاب الدولة من الاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية وإلقاء المسؤولية على القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي، وتنفيذ روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين القائمة على الخصخصة وبيع القطاع العام وعدم التدخل في السوق وتركه للعرض والطلب والمبادرات الخاصة تحت اسم «التثبيت والتكيف الهيكلي».. أدت هذه السياسة إلى مجموعة الظواهر الكارثية المتمثلة في شيوع الفقر والبطالة والفساد وتدني مستويات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور.

فنصف سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر (٢ دولار في اليوم)، فطبقا لمعهد التخطيط القومي في مصر يقدر عددهم بـ٤٨٪ من السكان، ويقدرهم تقرير التنمية البشرية «الأمم المتحدة» بـ٩,٤٣٪.

ويعاني ما بين ٩٪ و١٧٪ من قوة العمل في مصر من البطالة، والنسبة الأكبر من العاطلين عن العمل هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠ سنة وغالبية العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، والبطالة هي أحد مسببات ظواهر العنف الغريبة التي تحدث في المجتمع في السنوات الأخيرة.

وينتشر الفساد في مصر من القمة إلى القاع، وتورط فيه كبار المسؤولين وأبنائهم وزوجاتهم وذويهم، وفي الحكم وأجهزة الدولة والهيئة التشريعية ودوائر قضائية وموظفين كبار وأجهزة الشرطة، ورموز الفساد الكبار خارج نطاق المحاسبة وبعيدين عن دائرة سلطان القانون، بل أصبحوا من يشرعون القانون.

وتقدر (منظمة الشفافية الدولية) تكلفة الفساد السنوي في مصر بما قيمته ١٠٠ مليار جنيه مصري، ويبدو الفساد السياسي في مصر واضحا للعيان في زواج السلطة والمال وفساد الحكم وشموليته واستبداده واستناده إلى حالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ولسنوات قادمة، وتعود تزوير الانتخابات العامة، وبالتالي غياب المشاركة في القرار السياسي.

وتتدنى مستويات معيشة المصريين وفي مقدمتهم ٦ ملايين موظف إضافة إلى العمال والفلاحين، حيث تواصل الأسعار ارتفاعها بصورة فلكية، بينما الأجور منخفضة وتتراجع قيمتها الحقيقية نتيجة للتضخم، وترفض الحكومة تنفيذ حكم القضاء بتحديد حد أدنى للأجور ملائم ويتناسب مع الأسعار!

العامل الثاني هو كسر المواطنين حاجز الخوف، وتعود الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، فبعد موجة الإضرابات العمالية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في المحلة الكبرى وشبين الكوم والقاهرة وحلوان.. الخ، بدأت في التصاعد ظاهرة الوقفات الاحتجاجية انطلاقا من «الضرائب العقارية».

لعبت الصحافة الحزبية والخاصة «الجادة» ثم القنوات الفضائية والبرامج الحوارية فيها دورا مهما في خلق وعي جديد لدى الرأي العام، وأضافت الشبكة الإلكترونية ومواقع «الفيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» مساحة واسعة للحوار وخلق الوعي.

خلال المعركة الانتخابية في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٠ والسماح النسبي للأحزاب والقوى السياسية والمرشحين بعقد المؤتمرات والندوات الانتخابية وتوزيع البرامج والبيانات تم طرح العديد من القضايا وتنبيه المواطنين للمشاكل والمخاطر المحدقة بهم، وجاء التزوير غير المسبوق لهذه الانتخابات واستيلاء الحزب الحاكم على المجلس التشريعي، ليوجه رسالة بالغة الخطورة للرأي العام، وهي أن باب التغيير السلمي عن طريق صندوق الانتخابات قد أغلق «بالضفة والمفتاح».

وكان المشهد في يوم ٢٥ يناير مهيباً في القاهرة والسويس والإسكندرية وكافة محافظات مصر، ووصل عدد المتظاهرين الذين تجمعوا في ميدان التحرير ٤٠ ألفاً طبقا لتقدير المشاركين والمراقبين و١٠ آلاف طبقا لتقدير وزارة الداخلية، أعاد المشهد ذكرى انتفاضة الطلاب واعتصامهم في ميدان التحرير في يناير ١٩٧٢ عقب اقتحام الشرطة حرم جامعة القاهرة والقبض على قيادات الحركة الطلابية، في مشهد خلده الشاعر الراحل أمل دنقل في قصيدته الرائعة «الكحكة الحجرية» بعد أن قامت الشرطة بفض الاعتصام بالقوة واعتقال العشرات منهم، كما أعاد ذكريات انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

ورغم وجود أوجه شبه عديدة بين انتفاضة يناير ١٩٧٧ وانتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١ خاصة انتشارها في كل المدن المصرية والتلقائية التي ميزت كلتا الانتفاضتين، فهناك فرق جوهري لابد من ملاحظته بدقة والبناء عليه.

ففي يناير ١٩٧٧ بدأت المظاهرات من المصانع والجامعات، من العمال والطلاب، وكان على رأسها وقيادتها كوادر حزبية وسياسية محددة ومعروفة، كانت المظاهرات رد فعل مباشر لقرارات رفع الأسعار التي أعلنتها حكومة السادات برئاسة اللواء شرطة «ممدوح سالم» مساء ١٧ يناير ١٩٧٧، وبدأت بخروج عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج في الساعة الثامنة والنصف من صباح ١٨ يناير، ثم خروج طلاب كلية الهندسة جامعة عين شمس متجهة إلى مجلس الشعب والتقت المظاهرتان عند مجلس الشعب حوالي الساعة ٣٠,٤ مساء، في نفس الوقت كانت الإسكندرية تشهد منذ الصباح مظاهرات احتجاجية بدأت بعمال شركة الترسانة البحرية وانضم إليها عمال الشركة المجاورة.

وكان يقود هذه المظاهرات قيادات عمالية تنتمي أساسا لحزب التجمع الذي نشأ عام ١٩٧٦، وللأحزاب والمنظمات الشيوعية والماركسية التي تشكلت في بداية السبعينات، ولنادي الفكر الاشتراكي ونوادي الفكر الناصري والتيار الناصري عامة، ووجهت أجهزة الأمن الاتهام لحزب التجمع والحزب الشيوعي المصري والتيار الثوري وحزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي ٨ يناير، وألقي القبض بعد إعلان حظر التجول ونزول القوات المسلحة على مئات من القيادات السياسية والعمالية والطلابية، من حزب التجمع ألقي القبض على د. رفعت السعيد وحسين عبد الرازق وعبد الصبور عبد المنعم وغريب نصر الدين ومحمد الجندي ومحمد عامر الزهار «شيخ العرب» ونصيف أيوب وحسن أبو الخير وعطية الصيرفي.. وعشرات غيرهم، ومن الحزب الشيوعي أحمد نبيل الهلالي وزكي مراد ومحمود توفيق وسيد العشري ورشدي أبو الحسن وعبد القادر شهيب.. وآخرين، ومن الناصريين أحمد الجمال وحمدي ياسين ومحمد يوسف ومحمد عواد.. وآخرين، وألقي القبض على الصحفيين صلاح عيسى وفيليب جلاب ويوسف صبري.

أما في يناير ٢٠١١ فكانت المظاهرات بناء على دعوة للتظاهر على الشبكة الإلكترونية «الإنترنت» واستجاب لها عشرات الآلاف في كل مصر، وكان موقف الأحزاب والقوى السياسية مختلفا، فحزب الجبهة الوطنية وحزب الغد والإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري كانوا جزءا من «الجمعية الوطنية للتغيير» والتي أعلنت انضمامها للمظاهرة، كما أعلنت بعض هذه الأحزاب المشاركة باسمها وليس من خلال الجمعية الوطنية وحدها، وكانت مشاركة شباب حزب الجبهة في ميدان التحرير وفي عديد من المحافظات واضحة.

ولم يشارك حزب التجمع رسميا في انتفاضة ٢٥ يناير، وترك الحرية لأعضائه للمشاركة، ومنذ اللحظة الأولى شارك اتحاد الشباب التقدمي في مظاهرات واعتصام ٢٥ يناير وجمعة الغضب وحتى اليوم بكل قوة وبناء على قرار من مكتبه التنفيذي.

ولعبت قيادات حزب التجمع في المحافظات وكوادر الحزب الوسطى دورا قياديا في المظاهرات مع القيادات المحلية للمحافظات، وسجلت الصحف الخاصة مثل المصري اليوم والصحف العربية - الحياة والشرق الأوسط والقدس العربية - وبعض القنوات الفضائية العربية في ثنايا تغطيتها، هذا الدور للأحزاب وحزب التجمع، فقالت (في مدينة أسوان.. نظمت أحزاب التجمع والوفد والناصري وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير مظاهرة في ميدان المحطة).. وفي العريش دعت الأحزاب والقوى السياسية بقيادة لجنة حزب التجمع لوقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة وأمام مجلس محلي ومجلس مدينة العاشر، ودعا حزب التجمع في اليوم أحزاب المعارضة للاجتماع وقاموا معا بتنظيم مظاهرات حاشدة في المدينة، وتكررت الصورة في السويس والإسماعيلية حيث «تظاهر المئات من نشطاء الأحزاب والقوى السياسية بميدان الفردوس وسط مدينة الإسماعيلية» يوم ٢٥ يناير وفي بنها انطلقت مظاهرة (واللافت أن تلك المظاهرة قادها أعضاء حزب التجمع بينما غابت عنها كل القوى السياسية الأخرى).. وشهدت مدينة بلطيم مظاهرة حاشدة قدرتها المصادر بنحو خمسة آلاف مواطن يتقدمهم النائب السابق حمدين صباحي ورجب البنا المتحدث باسم الإخوان وممثلون عن أحزاب الوفد والتجمع وحركة كفاية.

ونظم العشرات من شباب حزب الوفد مسيرة في ميدان التحرير تقدمها محمد مصطفي شردي المتحدث باسم حزب الوفد ورامي لكح القيادي بالحزب وحسام الخولي رئيس لجنة شباب الوفد، انضم لهم أيمن نور مؤسس حزب الغد ومعه العشرات، وتحركوا في الميدان سيرا على الأقدام إلى كورنيش النيل، ووقفوا أمام مقر الحزب الوطني.

أما الحكم - رئيسا وحكومة وحزبا وأجهزة أمنية - فقد فشلت كالعادة في قراءة ما حدث والإنصات له، وبعد أن التزمت الشرطة وقوات الأمن المركزي بدورها في الانتشار في المدينة ومراقبة المظاهرات وعدم التعرض لها، سرعان ما اختارت اللجوء للعنف واستخدام القوة المفرطة في مواجهة المظاهرات السلمية والوقفات الاحتجاجية اعتبارا من الدقيقة ٣٠ بعد منتصف ليلة ٢٥ يناير ٢٠١١.

كانت البداية في ميدان التحرير حيث استمر الآلاف في الاعتصام والتظاهر السلمي بالميدان وقرروا المبيت به لليوم التالي، قامت وزارة الداخلية بحشد ٣٠ ألفاً من قواتها المزودة بالسيارات المصفحة ومدافع المياه والأسلحة التي تطلق الرصاص الحي والرصاص المطاطي وقنابل الغاز وبالهراوات والعصي المكهربة، وتقدمت جحافل الشرطة لتحاصر الميدان وكل مخارجه وتزحف في اتجاه المعتصمين في الميدان وهي تقذفهم بكل ما في يدها من أسلحة، ليتم إخلاء الميدان تماما في ٣٠ دقيقة وإصابة المئات من شباب مصر، وتصدر وزارة الداخلية بيانا متخما بالأكاذيب لتبرير جريمتها ولجوئها للعنف في مواجهة التظاهر السلمي، قال البيان إنه إزاء المتجمهرين بميدان التحرير على الاستمرار في تحركهم وعدم الاستجابة للنصح والتحذير بالالتزام بالسبل القانونية.. وفي ضوء ما تأكد من إعدادهم لتصعيد التحرك واستدعاء مجموعات أخرى من المرتبطين بهم، وعلى نحو يتجاوز مظهر الاحتجاج إلى التمادي في أعمال الشغب ومحاولة إحداث شلل في الحركة المرورية بالعاصمة، بما يجرد التحرك من دعاوى كونه تحركا سلميا.. فقد تم في حوالي الواحدة صباح يوم ٢٦ يناير الماضي، فض التجمهر بالتعامل بالمياه والغاز المسيل للدموع، حيث عاود مثيرو الشغب التعدي على القوات وإحراق إحدى سيارات الشرطة بميدان عبد المنعم رياض، ومحاولة إشعال النار بمبنى عام بكورنيش النيل وإحداث تلفيات في عدة سيارات عامة وخاصة، وأضاف مصدر أمني أنه لن يسمح بأي تحرك آثاري أو تجمع احتجاجي أو تنظيم مسيرات أو تظاهرات، وسوف يتخذ الإجراء القانوني فورا وتقديم المشاركين إلى جهات التحقيق، وألقت قوات الأمن خلال يومي ٢٥ و٢٦ يناير على ٥٠٠ متظاهر طبقا لوزارة الداخلية، وكان من بين من ألقت الشرطة القبض عليهم عدد من الصحفيين منهم الزملاء «محمد عبد القدوس» عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة الحريات بها ويحيى قلاش عضو المجلس والسكرتير العام السابق وكارم يحيى وأمين إسكندر ونور أيمن نور ومحمد ترك ووائل محمود.

ولم تتوقف المظاهرات بل تصاعدت في كل مدن مصر، وتعاملت الشرطة مع التظاهر السلمي بعنف غير مسبوق، وسقط ٤ قتلى في مدينة السويس، وشرطي في ميدان التحرير بالقاهرة نتيجة الاختناق من قنابل الغاز التي أطلقتها الشرطة.

وكالعادة كان لابد من البحث عن المندسين والذين استغلوا تحرك الشباب السلمي وركبوا الموجة لتحقيق أجنداتهم الخاصة وتسببوا في لجوء المتظاهرين للعنف، في عام ١٩٧٧ كان المحرضون والمتسببون في التخريب والعنف هم اليسار وخاصة حزب التجمع والشيوعيين، وكان شعار الشرطة «امسك شيوعي»، وفي أيامنا هذه أصبح الشعار «امسك إخواني»، فاتهمت وزارة الداخلية جماعة الإخوان المسلمين بالدفع بالآلاف من عناصرها إلى تلك المظاهرات، وقالت في بيان لها «إن قوات الشرطة التزمت منذ بداية هذا التحرك «يوم ٢٦ يناير» في حوالي الحادية عشرة صباحا بتأمين تلك الوقفات وعدم التعرض لها، إلا أنه في حوالي الساعة الثالثة عصرا دفعت جماعة الإخوان المحظورة بأعداد كبيرة من عناصرها خاصة بميدان التحرير بالقاهرة حيث تجاوز عدد المتجمهرين العشرة آلاف شخص، وكانت الصورة على أرض الواقع تكذب بيانات الداخلية، فتواجد شباب ينتمي للإخوان المسلمين بين المتظاهرين لم يشكل ظاهرة لافتة للنظر فأعدادهم كانت قليلة مثلهم في ذلك مثل المتواجدين من الأحزاب السياسية، ولم يرفع خلال هذه المظاهرات أي شعار للإخوان، ولم يكن لهم أي دور قيادي في الحركة، فالقيادات كانت من الشباب الذي تجمع منذ يوم ٢٥ يناير في القاهرة وكل مدن مصر.

وبعد تصاعد المظاهرات يوم الجمعة ٢٨ يناير الذي أطلق عليه «جمعة الغضب»، وفشل الشرطة بمنهجها القمعي العنيف في وقف موجة الغضب وتصاعد المظاهرات، لجأ الحكم إلى سلاحه الأخير، فأصدر الرئيس حسني مبارك بصفته الحاكم العسكري طبقا لحالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١، قرارين في الخامسة مساء الجمعة بإعلان حظر التجول في القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس، وأعطى أوامره بنزول القوات المسلحة إلى الشارع لغرض النظام والأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، على أن يبدأ حظر التجول من السادسة مساء إلى السابعة صباحا.

في ضوء هذا القرار ونزول مجموعات من الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية لحراسة بعض المواقع الستراتيجية، كان من الطبيعي أن تنسحب قوات الأمن المركزي وفرق الكارثية التي كانت تتصادم مع المتظاهرين، وأن تواصل قوات الشرطة دورها في الحفاظ على الأمن العام وحراسة الممتلكات العامة والخاصة، ولكن ما حدث كان شيئا آخر تماما.. مؤامرة بكل معنى الكلمة على الوطن وناسه، انسحبت الشرطة بكل أجهزتها من الشوارع تماما، وصدرت الأوامر لمأموري الأقسام والنقط يترك مكاتبهم ومعهم كل الضباط العاملين معهم في إجازة مفتوحة لتصبح الأقسام خالية منهم، وتم إطلاق سراح كل الموجودين بالحجز من مجرمين وقتلة وبلطجية وأصحاب السوابق، لينطلقوا في الشوارع بمجرد بدء حظر التجول يسرقون وينهبون ويشعلون الحرائق ويثيرون الفزع في البيوت، وزاد الأمر خطورة تسهيل هرب المسجونين من سجون طرة وأبو زعبل وغيرهما من السجون ومن السجون شديدة الحراسة في وادي النطرون.

ورغم بشاعة ما حدث والفزع الذي أثاره في نفوس المصريين جميعا، خاصة عقب هجوم بعض المجرمين المسلحين بالأسلحة البيضاء أو النارية التي حصلوا عليها من أقسام الشرطة على المحال ونهبها وتهديدهم سكان بعض المنازل لسرقتها، فقد كشفت هذه الجريمة عن مدى تحضر هذا الشعب وعظمته.

لقد عوض الشباب والرجال والنساء الغياب المتعمد للشرطة، فنظم سكان كل عمارة فرقا تتناوب حراسة المنازل وتمنع أي غريب من الاقتراب، وفرقا أخرى عند مداخل الأحياء تتأكد من شخصية أي غريب يقترب من الحي وتفتش السيارات الداخلة إليه، وتسلم أي شخص يشتبه فيه أو أي سيارة يكتشفون وجود مسروقات بها إلى الجيش، وشكلوا لجانا شعبية للحراسة والمساعدة حلت محل شرطة النجدة المختفية وحددوا أرقاما للتليفونات يتم الاتصال بها عند وجود أي عدوان على الأمن أو المواطنين أو تهديد به، ولعبت القنوات الفضائية في ظل التعطيل الإجرامي من قبل الأمن لشبكة التليفون المحمول وللرسائل المحمولة وللشبكة الإلكترونية «الإنترنت».

كل هذا والحكم غائب تماما، ولم يظهر رئيس الجمهورية - صاحب القرار السياسي والتنفيذي والتشريعي والإداري الوحيد في مصر - طوال هذه الأيام الأربعة العصيبة (من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ٢٠١١) إلا في الساعة الأولى من يوم السبت ٢٩ يناير ليلقي كلمة تؤكد أن الحكم في غيبوبة ولم يفهم أو لا يريد أن يفهم ما يجري في مصر، ظهر بعد سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل وآلاف المصابين وحرق أقسام الشرطة ومقار الحزب الوطني الحاكم وتهديد أمن المواطنين في بيوتهم، ليقول كلاما إنشائيا لا يقدم ولا يؤخر، وليعلن أنه طلب من الحكومة تقديم استقالتها وأنه سيكلف حكومة جديدة اعتبارا من اليوم التالي، ليؤكد المقولة المشهورة «تمخض الجبل فولد فأراً» فالحكومة الجديدة - وهي الحكومة التاسعة في عهده، بعد حكومات «مبارك - فؤاد محيي الدين - كمال حسن علي - د. علي لطفي - د. عاطف صدقي - د. كمال الجنزوري - د. عاطف عبيد - أحمد نظيف» لن تحمل أي جديد طالما أن السياسات لم تتغير فرئيس الوزراء والوزراء في مصر ليسوا أكثر من مديري مكاتب أو سكرتارية لرئيس الجمهورية، وهل يتصور مبارك أن «إقالة أحمد نظيف» تحتاج أو تستحق انتفاضة شبابية تستمر أسبوعا حتى الآن وكل الضحايا والخسائر التي تحملها شعب مصر خلال هذه الأيام؟!.. وماذا تفعل حكومة جديدة مع استمرار نفس السياسات؟

إن المطلوب واضح ومحدد رحيل هذا النظام بكل مؤسساته وسياساته، وميلاد نظام جديد ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة سلميا عبر انتخابات حرة نزيهة، تتنافس فيها أحزاب حقيقية غير محاصرة ومفروض عليها الإقامة الجبرية في المقار والصحيفة، وما يتطلبه ذلك من صياغة دستور جديد لجمهورية برلمانية ديمقراطية، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات العامة وحل مجلسي الشعب والشورى وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتم على أساسه انتخاب المجالس التشريعية، وإلغاء حالة الطوارئ المعلنة منذ ما يقرب من ٣٠ عاما، وإلغاء الشروط غير الديمقراطية التي تحصر الترشيح لرئاسة الجمهورية في أشخاص بعينهم.

وتحقيق ذلك يفرض على الأحزاب والقوى السياسية وقياداتها أن تثور على المنهج السائد في الممارسة الحزبية والسياسية، وأن تنضم لثورة وانتفاضة الشباب المصري وتنزل إلى الشارع وتحدد مع الشباب خطوات محددة واضحة للانتقال من الوضع الحالي إلى النظام الجديد.